الأمم المتحدة

S/2011/497*

مجلس الأمن

Distr.: General
5 August 2011
Arabic
Original: English

# التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

## أولا – مقدمة

١ – مدّد مجلس الأمن في قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠)، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن التحضيرات للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١١ وعن التقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية، بما في ذلك إعداد خطة انتقالية مشتركة من أجل نقل المسؤولية عن الأمن الداخلي من البعثة إلى السلطات الوطنية المناسبة. ويعرض هذا التقرير لآخر المستجدات الرئيسية التي حدثت منذ أن قدَّمت تقريري المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ (S/2011/72) ويتضمن توصياتي بشأن تجديد ولاية البعثة.

## ثانيا – التطورات الرئيسية

### ألف – الحالة السياسية

٢ – أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، هيمنت على التطورات السياسية أنشطة الأحزاب السياسية المتعلقة بالتحضير للاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة المقرر إجراؤهما في ٢٣ آب/أغسطس و ١١ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي. وبالرغم من عدد من حالات الاندماج بين الأحزاب، بما في ذلك إضافات إلى حزب الوحدة، ومن بين أعضائه الرئيسة إيلن جونسون سيرليف، ظل المشهد السياسي مائعا ومتجزئا واقترن ذلك بتغييرات مهمة من حيث الولاء الحزبي. واعتبارا من ١ آب/أغسطس قام ١٨ كيانا من الكيانات السياسية المسجلة وعددها ٣٢ كيانا بانتخاب مرشحيها الرئاسيين. ومن بين

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١.

11-43964 (A) 100811 110811

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأحزاب الرئيسية الموجودة منذ عام ٢٠٠٥، أكد حزب الوحدة أن الرئيسة جونسون سيرليف مرشحته للرئاسة كما أكد أن جوزيف بواكاي نائب الرئيس سيكون مرشحه لمنصب نائب الرئيس؛ وانتخب حزب الحرية تشارلز برامسكين وفرانكلين سياكور عضو مجلس الشيوخ عن مقاطعة بونغ كمرشحين لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس؛ وانتخب المؤتمر من أجل التغيير الديمقراطي ونستون توبمان مرشحه للرئاسة وجورج ويا الذي كان مرشحه للرئاسة عام ٢٠٠٥ مرشحا له كنائب للرئيس. ومن المقرر أن تعلن لجنة الانتخابات الوطنية في ٢٢ آب/أغسطس قائمة مؤقتة بالمرشحين للمقاعد التشريعية وعددها ٨٨ مقعدا التي يجري التنافس عليها.

٣ - وواصلت اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب توفير منبر مهم لمعالجة القضايا الأساسية الناشئة في ما بين الأحزاب السياسية وبين لجنة الانتخابات الوطنية بما في ذلك طرائق إجراء الانتخابات. وتم التوصل في إطار اللجنة إلى اتفاق لبدء فترة الحملة السياسية في ٥ تموز/يوليه عوضا عن ١٨ آب/أغسطس. وبالرغم من ذلك لا تزال توجد أوجه خلاف في ما بين بعض الأحزاب ولجنة الانتخابات الوطنية فيما يتعلق بالإطار القانوني للانتخابات مما قد يهدد الإطار الزمني للانتخابات إذا ظلت أوجه الخلاف هذه دون تسوية. وقد اتخذ أحد الأحزاب إجراء قانونيا لوقف عملية تحديد المناطق الانتخابية استنادا إلى مبررات دستورية، ولو أن المحكمة العليا لم توافق على الالتماس. ورُفعت دعوى أخرى لم يصدر بشأنها حكم حتى الآن، للطعن في تشكيل لجنة الانتخابات الوطنية؛ وقد التُمس إصدار أمر قضائي لوقف عقد الاستفتاء استنادا إلى مبررات دستورية، بيد أنه لم يصدر حكم بهذا الصدد. وقد كثّفت ممثلتي الخاصة مساعيها الحميدة لإشراك الأطراف السياسية في حوار شامل من أجل التوصل إلى فهم مشترك بشأن هذه القضايا العالقة، بما في ذلك تفسير المادة ٩١ من الدستور، بشأن العتبة اللازمة لإجراء استفتاء لتعديل الدستور.

٤ - وفي الوقت ذاته، أُحرز تقدم ضئيل في عملية المصالحة الوطنية منذ قدّم الرئيس تقريره الفصلي الثالث عن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة إلى الهيئة التشريعية في كانون الثاني/يناير. وطبقا لتوجيه الرئيس، من المتوقع أن تضطلع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بمسؤوليات أكبر فيما يتعلق بالتوصيات، بما في ذلك إعداد خارطة طريق للمصالحة الوطنية ووضع برنامج الاعتراف والمغفرة، وهي آلية يتسنى بها لمرتكبي الجرائم التماس العفو العام. وإلى الآن لم يحدث تقدم ملموس تجاه تنفيذ برنامج الاعتراف والمغفرة، بالرغم من البيان الذي أصدره الرئيس في حزيران/يونيه من أنه سيُنفذ في الشهور المقبلة.

## باء – الحالة الأمنية

٥ – ظلت الحالة الأمنية في ليبريا مستقرة بصفة عامة وإن بقيت هشة، وقد شكّل الأثر الناجم عن الحالة في كوت ديفوار في منطقة الحدود الليبرية بالاقتران مع التوترات والمنازعات الإثنية والمجتمعية المستمرة بشأن الأراضي وموارد أخرى، تحديات أمنية كبيرة. وما زالت فرص العمل وكسب العيش المحدودة وخاصة فيما بين الشباب، عوامل أساسية تؤثر في الأمن، بينما لا تزال تسود الجرائم الخطيرة والأنشطة غير القانونية الأخرى.

٦ – وكما أشرت في تقريري الأخير عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/387)، شكّل تدفق المقاتلين الإيفواريين والمواطنين الليبريين الذين كانوا يقاتلون في كوت ديفوار إلى ليبريا تهديدا أمنيا كبيرا تعمل الحكومة والبعثة على التصدي له. وفي نيسان/أبريل، اعتقل موظفو الأمن الحكوميون أحد بارونات الحرب الليبريين السابقين زُعم أنه كان يقاتل في كوت ديفوار. وأثناء استجوابه، أفاد بأن مقاتلين آخرين قد عادوا إلى ليبريا عن طريق نقاط عبور حدودية غير رسمية. وقد أبدت الحكومة نيتها في ملاحقة الليبريين الذين قاتلوا في كوت ديفوار، وأُلقي القبض على حوالي ٢٠ منهم حتى الآن، ولو أنه قد أُطلق سراح معظمهم بسبب الافتقار إلى الأدلة، و/أو ضُعف القضايا التي قدمها الادعاء.

٧ – وفي حزيران/يونيه، أُدخل ٨٨ ممن اشتُبه في أنهم من المقاتلين الأيفوريين، والذين احتُجزوا في سجن محلي بعد عبور الحدود في مقاطعة ماريلاند في نيسان/أبريل، إلى مرفق خاص في مقاطعة بونغ. وأفادت التقارير بدخول مجموعة مختلطة يشتبه في أنها من المقاتلين، من بينهم أكثر من ٩٠ من المواطنين الإيفواريين، مقاطعة ريفر غي في أيار/مايو، وفي ١٤ حزيران/يونيه، استعادت وكالات الأمن الليبرية عددا كبيرا من الأسلحة والذخائر من مخبأ في مقاطعة ريفر غي، يُعتقد أنها أُخفيت بواسطة هذه المجموعة. ودمّرت البعثة الأسلحة والذخيرة في تموز/يوليه وأُلقي القبض على ٣٧ شخصا فيما يتعلق بهذا المخبأ.

٨ – وظلت التوترات المتعلقة بالمنازعات حول الأراضي تشكل تهديدات خطيرة لاستقرار ليبريا على المدى الطويل. وفي آذار/مارس، وعلى إثر تجدد نزاع طال أمده، فيما بين المقاطعات بشأن الأراضي، قام حوالي ٥٠ شخصا مسلحين بالخناجر والبنادق الوحيدة الماسورة، وزُعم أنهم من مقاطعة ماريلاند، بمهاجمة قرية في مقاطعة غراند كرو، وأضرموا النار في منزلين. وتدخلت الشرطة الوطنية والبعثة وأمكنهما السيطرة على الوضع. وفيما بعد نُشر ضباط من وحدة مواجهة حالات الطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية من أجل المحافظة على السلم.

٩ - وظلت المنازعات العمالية أيضا تسبب حوادث أمنية، ويرجح أن تزيد نظرا لنمو المزارع الكبيرة وصناعات الأخشاب والصناعات الاستخراجية. وفي ٢٦ أيار/مايو، توجه ثلاثون عاملا من شركة كافالا للمطاط في مقاطعة ماريلاند إلى محكمة الصلح حيث كان من المقرر أن يمثُل أربعة من زملائهم العمال إثر القبض عليهم. وبينما هم في طريقهم إلى المحكمة، حاولت عناصر من وحدة مواجهة حالات الطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية إيقافهم. وأثناء المواجهة التي نجمت عن ذلك، أطلقت الوحدة النار على أحد العمال فأردته قتيلا. وقامت مجموعة من السكان على إثر ذلك، بإحراق مبنيين من مباني المزرعة. وقد نُشرت الشرطة الوطنية الليبرية والبعثة في مسرح الحادث وأمكنهما السيطرة على الحالة. وفي آذار/مارس، تصاعدت الاحتجاجات في منروفيا بشأن متأخرات مرتبات المعلمين وتطورت إلى صدامات عنيفة بين الطلبة وضباط وحدة دعم الشرطة المدنية الليبرية، مما أسفر عن إغلاق مدارس المدينة مؤقتا.

١٠ - وما زالت التوترات الإثنية تبعث على القلق. ففي حزيران/يونيه، حدثت مشادة بين أفراد من جماعتي مانو وكران الإثنيتين في قرية سواكن، بمقاطعة غراند غيده، وأسفرت عن قيام مجموعة من حوالي ٢٠ فردا من أفراد مجموعة كران الإثنية بمهاجمة وتدمير العديد من المساكن، ونهبت ممتلكات أفراد مجموعتي مانو وغيو الإثنيتين. وتصدى مسؤولو الأمن الليبيريون ومسؤولو البعثة لذلك واستعادوا الهدوء.

١١ - وأفادت تقارير بوقوع ست حوادث عنف من جانب الغوغاء ضد سلطات السلطة والبنية الأساسية، في تلك الفترة. ففي أيار/مايو، أسفر حادث مروري بين مركبة تابعة للبعثة ودراجة نارية أجرة عن صدامات عنيفة بين الغوغاء والشرطة الوطنية وتدمير مركز للشرطة بواسطة النيران في ساكلابيا بمقاطعة نيمبا.

## جيم - الحالة الاقتصادية

١٢ - بلغ النمو الاقتصادي ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٠، أي أدنى قليلا من المعدل المتوقع وهو ٦,٣ في المائة. ويتوقع أن يكون معدل النمو ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١١. واستمرت صادرات السلع الأساسية في التحسن، كما أسهم التوسع المتواضع لقطاع الخدمات والزيادات في الاستثمار المباشر الأجنبي، في الصناعات الاستخراجية بصورة رئيسية، في النمو الاقتصادي. وفي أيار/مايو، قدمت الحكومة مشروع الميزانية الوطنية مقداره ٤٥٨,٩ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، أي بزيادة بنسبة ٢٦ في المائة عن ميزانية السنة السابقة. وبالرغم من بلوغ نقطة الإنجاز للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في حزيران/يونيه ٢٠١٠، والتي خفضت رصيد الدين للبلد بصورة كبيرة، لم تحصل الحكومة إلا القليل من القروض التساهلية.

١٣ - ومن المتوقع أن يكون التضخم أعلى في عام ٢٠١١، ليبلغ ٨,١ في المائة، مقارنة بـ ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، مما يعكس ضعف ليبريا إزاء الزيادات في الأسعار العالمية للوقود والأغذية، حيث أنها تستورد حوالي ثلثي إمداداتها من الأغذية. وقد توصلت دراسة استقصائية حديثة إلى أن الأسعار المحلية للسلع الأساسية ولا سيما الأرز، قد ارتفعت بمعدل متوسط يزيد على ٣٠ في المائة على مدى الستة الأخيرة. كذلك قدرت دراسة استقصائية لقوة العمل عام ٢٠١٠، أن ٧٧ في المائة من الليبريين العاملين كانوا يعملون في وظائف غير ثابتة، ولا يمكنهم الاعتماد على الاستحقاقات الأساسية أو على الأمن الوظيفي.

١٤ - وعلى إثر القرار الذي اتخذته الحكومة بتمديد استراتيجية الحد من الفقر من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ما برحت الاستعدادات جارية لوضع إطار لبرنامج خلف. وأنشئت بقيادة وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية ولجنة الحوكمة ١٥ مجموعة عمل قطاعية لاستعراض تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، وإصدار خرائط طريق قطاعية لمواصلة تنمية القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وقطاع البنية الأساسية، بحيث يصب ذلك في المرحلة الثانية من استراتيجية الحد من الفقر، مما يشكّل في نهاية المطاف جزءا من مشروع الرؤية الصاعدة في ليبريا لعام ٢٠٣٠.

## دال - الحالة الإقليمية

١٥ - سببت الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار تحديات أمنية وإنسانية كبيرة لليبريا. وكما هو مبين في الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه، ظل استمرار وجود الميليشيات والعناصر المسلحة الأخرى في غرب كوت ديفوار والمناطق الحدودية يشكل تهديدا للمنطقة دون الإقليمية بأسرها، ولا سيما ليبريا. وتعمل الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، على زيادة دورياتها وتواجدها على طول الحدود الإيفوارية لرصد الحالة وتوفير الردع، بيد أنه يصعب رصد الحدود التي يبلغ طولها ٧٠٠ كلم. وقد كثّفت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التعاون بينهما، وشمل هذا التعاون إعادة إطلاق الأنشطة المشتركة على الحدود في إطار ”عملية مايو“، وعقد المزيد من الاجتماعات المشتركة، وتنسيق الدوريات البرية والجوية، وإضفاء الطابع المؤسسي على تبادل المعلومات، بما في ذلك عن طريق تعيين موظفي اتصال في الوحدات المجاورة عبر الحدود. وأوفدت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بعثة تقييم مشتركة إلى غرب كوت ديفوار في حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، انخرطت حكومتا ليبريا وكوت ديفوار في مناقشات بشأن أمن الحدود، بما في ذلك المناقشات التي جرت يوم ٩ تموز/يوليه في إطار الزيارة الرسمية التي أجراها وفد برئاسة رئيس وزراء كوت ديفوار إلى مونروفيا. وعُقد مؤتمر

قمة استثنائي لاتحاد نهر مانو في مونروفيا في ١٧ تموز/يوليه، ونوقشت فيه، بالإضافة إلى قضايا أخرى، قضية التعاون الأمني عبر الحدود، وتَقرَّر إنشاء لجنة تقنية لتنسيق قضايا أمن الحدود في المنطقة على نحو أفضل.

١٦ - ويجري عن كثب رصد التوترات المتجددة مع غينيا. وأدت الصدامات العنيفة في أيار/مايو بين أعضاء من جماعتي كبيله وماندينغو الإثنيتين في مدينة غالاكباي بالقرب من الحدود الليبرية إلى تدفق الغينيين داخل ليبريا، وبشكل رئيسي من جماعة كبيله الإثنية. وبحلول ١ آب/أغسطس، قدرت وكالة اللاجئين الليبريين أن ما يزيد عن ٠٠٠ ٣ غيني قد لجأوا إلى العديد من مدن الحدود في مقاطعة بونغ في ليبريا. وفي ذات الوقت، واصلت حكومة ليبريا والبعثة خلال تلك الفترة القيام بعمليات حدودية مشتركة مع حكومتي غينيا وسيراليون.

١٧ - وظلت ليبريا عرضة للاتجار بالمخدرات. وتعبر المخدرات الشديدة المفعول، بما فيها الهيروين والكوكايين، من خلال ليبريا بكميات محدودة. كما يزدهر الإنتاج المحلي من الماريوانا، ويُعتقد أنه يحل محلّ الأنشطة الزراعية الأخرى في العديد من المناطق، وتعبر كميات كبيرة منه إلى البلدان المجاورة. وترد أيضاً أخبار عن الاتجار بالبشر باستخدام طرق مماثلة. وفي شهر أيار/مايو، انضمت الحكومة إلى مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وهي إطار يضم العديد من أصحاب المصلحة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة المشكلة المتفاقمة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا؛ وفي تموز/يوليه، بدأت وحدة الجريمة العابرة للحدود التابعة للشرطة الوطنية الليبرية عملياتها.

## هاء - الحالة الإنسانية

١٨ - وبنهاية شهر أيار/مايو، كان قد تم تسجيل أكثر من ٠٠٠ ١٨٠ لاجئ من كوت ديفوار في مقاطعات غران غيده وماريلاند ونيمبا وريفر غي. وبعد تحقُّق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من هذه الأرقام وعودة بعض اللاجئين، وبشكل رئيسي من مقاطعة نيمبا، قُدِّر عدد اللاجئين بـ ٠٠٠ ١٤٠ في نهاية شهر حزيران/يونيه. غير أن التدفقات استمرت إلى جنوب ليبريا وإن كان ذلك بوتيرة أقل، وبحلول ١ آب/أغسطس، كان العدد الإجمالي للاجئين المسجلين يُقدّر بـ ٠٠٠ ١٦٠. وتمّ بناء مخيمات للاجئين في مقاطعتي نيمبا وماريلاند، ويجري تحويل المخيمات المؤقتة إلى مخيمات دائمة، كما يجري بناء مخيم جديد في غران غيده. غير أن الغالبية العظمى من اللاجئين ما زالوا يعيشون في مجتمعات حدودية نائية، مما يتعذر معه تقديم المساعدة لهم ويفرض ضغطاً على الموارد الشحيحة أصلاً في المجتمعات المضيفة. ولذلك، فإن الحكومة تشجّع اللاجئين على

الانتقال إلى مخيمات للاجئين أو قرى في ليبريا بعيدة عن الحدود، وبالتالي تُعتبر أكثر أمانا. وأُطلقت خطة عمل منقّحة لحالات الطوارئ الإنسانية في ٢٤ آذار/مارس، وتتضمن طلبا بتقديم ١٤٦,٥ مليون دولار لدعم ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ، وتمّ تمويل نسبة ٥٠ في المائة منها. وتُقحت الخطة مرة أخرى لتغطي الاحتياجات الإنسانية لـ ٠٠٠ ١٦٠ من اللاجئين و ٠٠٠ ١٠ من الليبريين في المجتمعات المضيفة، مما يستلزم طلب ما مجموعه ١٦٦ مليون دولار لما تبقى من عام ٢٠١١.

## ثالثاً – تنفيذ الولاية

### ألف – الأعمال التحضيرية للانتخابات

١٩ – استمدت الأعمال التحضيرية للاستفتاء والانتخابات زخما أكبر من تأكيد اللجنة الوطنية للانتخابات تاريخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١ موعداً للاستفتاء على الدستور. وهناك أربعة تعديلات مقترحة على الدستور، تتصل ثلاثة منها بالانتخابات، وهي على النحو التالي: تغيير النظام الانتخابي من الأغلبية المطلقة إلى الأغلبية البسيطة في جميع الانتخابات باستثناء ما يتعلق بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس؛ وتغيير موعد يوم الانتخابات من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر؛ وتعديل المادة التي تشترط إقامة المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس من ١٠ إلى ٥ سنوات متتالية في البلد قبل الانتخابات مباشرة. أما التعديل المقترح الرابع، فيتعلق برفع سن التقاعد الإلزامي لرؤساء القضاة إلى ٧٥ عاماً. وأكدت اللجنة الوطنية للانتخابات تاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولو أن نتائج الاستفتاء قد تؤخر ذلك إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. واختُتمت عملية تسجيل الناخبين في شباط/فبراير، ووفقا للجنة الوطنية للانتخابات، بلغ عدد الناخبين المسجلين قرابة ١,٨ ملايين شخص، مما يمثل نحو ٨٩ في المائة من العدد التقديري للسكان المؤهلين، وتشكل نسبة النساء فيما بينهم ٤٩ في المائة. وحددت اللجنة الوطنية للانتخابات ٠٠٠ ٥ حالة يُشتبه فيها بتسجيل القصّر.

٢٠ – وأطلقت اللجنة الوطنية للانتخابات حملة للتربية المدنية وتثقيف الناخبين في ٥ نيسان/أبريل، وصممت عدداً من الأنشطة في إطار من الشراكة مع المجتمع المدني. وأيّدت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا نشر المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية من خلال البرامج الإذاعية وغيرها من أنشطة التوعية في المناطق الريفية. كما قامت اللجنة الوطنية للانتخابات وغيرها من الشركاء بتدريب أكثر من ٤٠٠ امرأة من ذوات الطموح السياسي. ورغم التأخير في تحديد الدوائر الانتخابية نظرا لاستصدار أمر منع قضائي أمام المحكمة العليا يشكّك في دستورية تحديد الدوائر الانتخابية على أساس مشروع قانون العتبة المتصل بهذه

الدوائر، تمكنت اللجنة الوطنية للانتخابات من إنجاز تحديد الدوائر الانتخابية على صعيد البلد، وأصدرت الخريطة النهائية في ٨ تموز/يوليه. وتم الإبقاء على الجدول الزمني الانتخابي العام، وبدأت الترشيحات كما كان مقررا في ٢٠ تموز/يوليه.

٢١ - وقد دعمت ممثلتي الخاصة إعادة تنشيط فريق الاتصال الدولي لليبريا وغيره من المبادرات لدعم اللجنة الوطنية للانتخابات في الحوار الذي تجريه بين الأطراف، على النحو المبين في الفقرة ٣ أعلاه. كما كثّفت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عملها مع السلطات الليبرية لتهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية، وعززت رصدها للقضايا الانتخابية والقانونية والسياسية والإعلامية والأمنية وقضايا حقوق الإنسان للتخفيف من حدة التوترات، مع رصد الحملة السياسية عن كثب. ولضمان تكافؤ الفرص، تواصل إذاعة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إتاحة وقت بث متساوٍ لجميع الأطراف لمناقشة برامجهم السياسية؛ وزوّدت البعثة أفرقة المراقبة الوطنية بقوائم بشأن حقوق الإنسان للمساعدة في عملية الرصد خلال الفترات الانتخابية.

٢٢ - ونسقت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تقديم المساعدة الدولية للعملية الانتخابية من خلال فريق التنسيق مع المانحين، وتواصل بذل الجهود لحشد المانحين من أجل المساعدة على تخفيف العجز البالغ ٤ ملايين دولار في الصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقامت البعثة أيضا ببناء قدرات مؤسسات الأمن الوطني في مجال التخطيط وتدريب الأفراد على توفير الأمن للانتخابات، رغم أن الحكومة لم تحدد بعد الموارد اللازمة لتغطية تكاليف تأمين الانتخابات. وفي الوقت نفسه، وضعت البعثة خطة أمنية وخطة للطوارئ لتوفير الدعم الأمني الفعال للسلطات الوطنية من أجل إجراء انتخابات سلمية.

٢٣ - ووضعت اللجنة الوطنية للانتخابات خطتها لتسليم المواد الانتخابية إلى دوائر الاقتراع البالغ عددها ١ ٧٨٠ دائرة، وطلبت من البعثة تقديم الدعم لها في مجال نقل المواد جواً إلى مقارّ القضاة التي يصعب الوصول إليها في ٦ من المقاطعات البالغ عددها ١٥. وأوفدت البعثة موظفين انتخابيين من القضاة لدعم القضاة التابعين للجنة الوطنية للانتخابات في جميع المقاطعات. وسيمثل إجراء الاستفتاء وربما الجولة الأولى من الانتخابات في ذروة موسم الأمطار تحديا لوجستياً جسيما. ونظرا لأنه لا يمكن طبع أوراق الاقتراع إلا عند ظهور نتيجة الاستفتاء، ستكون الفترة الزمنية بين طباعة أوراق الاقتراع وتوزيعها ضيقة للغاية.

## باء – إصلاح قطاع الأمن

### ١ – استراتيجية وهيكل الأمن الوطني

٢٤ – دعا أصحاب المصلحة المعنيين إلى إصدار تشريعات رئيسية تتصل بقطاع الأمن قبل انتهاء الدورة التشريعية الحالية. وعقدت لجنة الأمن التابعة لمجلس النواب جلسة علنية بشأن مشروع قانون إصلاح الأمن القومي والاستخبارات في ١١ أيار/مايو، وأُدرج عدد من المقترحات في مشروع القانون في إطار جلسة الاستماع، بما في ذلك مادة تنص على الإبقاء، بشكل ما، على إدارة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، التي كان من المقرر أصلا حلها وإدماج أنشطتها في الشرطة الوطنية الليبرية.

٢٥ – وبدأ الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي جرى توسيع نطاق اختصاصه مؤخراً ليشمل تقديم الدعم لمؤسسات العدالة، وصندوق بناء السلام يضطلعان بدور هام في دعم نمو قطاع الأمن، ولا سيما عمل الشرطة الوطنية الليبرية وغيرها من مؤسسات العدالة. وفي حين يموّل صندوق بناء السلام تطوير التنمية في مركز غبارنغا للعدالة والأمن، ما برح الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم للدوائر الوطنية للشرطة والهجرة والسجون والسلطة القضائية من خلال دعم التدريب والتنقل والهياكل الأساسية الحيوية. وقد أحرزت الحكومة تقدما متواضعا في زيادة مخصصات قطاع الأمن في الميزانية العامة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، رغم أن مسألة التكاليف المتكررة ما زالت تشكل تحديا. وأخذت الحاجة إلى زيادة الدعم لقطاع الأمن، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبرية، تصبح أكثر وضوحا في ضوء العملية الانتقالية المقبلة للبعثة. وفيما يتعلق بتشجيع تعزيز الرقابة والمساءلة، شُرع في استعراض قدرة اللجان الأمنية التشريعية.

### ٢ – القوات المسلحة الليبرية

٢٦ – يبلغ القوام الحالي للقوات المسلحة الليبرية ٢ ٠١٢ فرداً، يشملون وحدات المشاة والوحدات الهندسية ووحدات الشرطة العسكرية، بالإضافة إلى وحدة حفر السواحل التي تضم ٥١ فردا مجهزين بأربع سفن. وواصل خمسون موجِّهاً عسكرياً من الولايات المتحدة الأمريكية دعم بناء قوة محترفة وقادرة، بما في ذلك تنمية قدرات أركان الجيش لتولي مسؤوليات قيادية أكبر. وقد نفذ الجيش خطته السنوية للتدريب للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، التي تُوِّجت بتنفيذ اثنين من التمارين الميدانية على مستوى الكتائب بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في نيسان/أبريل ٢٠١١، بالإضافة إلى مجموعة من البرامج التدريبية لإعداد الجيش للاضطلاع بمهام حفظ السلام التي يُحتمل أن يتولاها في المستقبل. ونجح الجيش

في تنفيذ عدد من العمليات المشتركة، بما في ذلك عملية معقدة جرت بالتعاون مع المؤسسات الأمنية الأخرى ووزارة الداخلية والبعثة في حزيران/يونيه، لنقل المشتبه بأنهم من المقاتلين السابقين من كوت ديفوار في جميع أنحاء البلاد إلى معسكر الاحتجاز الذي حددته الحكومة. ونفّذ خفر السواحل أيضاً عمليات مشتركة مع الدوريات البحرية الجوية للبعثة في الممرات المائية الساحلية لكشف الأنشطة البحرية غير المشروعة والإبلاغ عنها.

٢٧ - ولئن كانت التقديرات تشير إلى أن الجيش سيبدأ العمل بكامل طاقته عام ٢٠١٢، فعلى الأرجح سيؤخر عدد من العوامل، منها عدم كفاية المعدات والتأخر في شراء أصول جديدة والتأخير المستمر في المصادقة على استراتيجية الدفاع الوطني، بلوغ الجيش مركز التشغيل الكامل، حتى عام ٢٠١٤ على الأقل. غير أن الأنشطة والعمليات التي تم الاضطلاع بها حتى الآن أظهرت قدرة تشغيلية متنامية.

٢٨ - ولا تزال تثير القلق حوادث سوء الانضباط من جانب أفراد القوات المسلحة الليبرية، بما في ذلك مضايقة المدنيين، ووقوع اشتباكات مع الشرطة الوطنية أسفر أحدها عن مقتل ضابط شرطة، والأنشطة الإجرامية.

## ٣ - الشرطة الوطنية الليبرية

٢٩ - نشأت تحديات كبيرة أمام جهود التصدي للحالة على طول الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار والتخطيط للانتخابات، والتي بذلتها الشرطة الوطنية الليبرية، كمنظمة تعمل بما يفوق طاقتها، ولا تزال تطور قدرتها المؤسسية. وشاركت وحدة مواجهة حالات الطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبرية إلى جانب ضباط شرطة آخرين في العمليات الحدودية بالتعاون مع وكالات الأمن الأخرى، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، مما أتاح فرصة فريدة لاختبار قدرات وكالات الأمن الوطني. وفي حين أظهرت الشرطة الوطنية قدرة متزايدة على تنفيذ العمليات المعقدة، كشفت تلك العمليات أيضاً عن ثغرات لوجستية مقلقة وثغرات على صعيد القدرات. وبوجه خاص، لا يزال التنقل يطرح مشكلة رئيسية ويؤثر على قدرة الشرطة الوطنية على الانتشار بسرعة عبر أنحاء البلد، بينما تواصل البعثة تقديم الدعم الجوي واللوجستي. وتهيَّأت الشرطة الوطنية أيضاً لتولي الدور الأمني الرئيسي خلال عمليتي الاستفتاء والانتخابات.

٣٠ - وفي ضوء عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية وتطورات الحالة الأمنية على طول الحدود، عملت البعثة مع الشرطة الوطنية الليبرية على إعادة ترتيب أولويات المشاريع في خطتها الاستراتيجية. وبات خمسة وعشرون من المشاريع ذات الأولوية على وشك الإنجاز، وترتب عليها فعلاً أثر على النُظم التأسيسية والهيكلية، كإدارة أساطيل المركبات

وتدابير المساءلة بخصوص المركبات. وجرى الانتهاء تقريباً من وضع خطة لإنشاء القوة العاملة اللازمة لتحديد الاحتياجات من الموظفين وهياكل الرتب على نحو رشيد، مع مراعاة الاحتياجات المتغيرة بما يشمل موظفي المقار الإقليمية.

٣١ - وواصلت أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية تدريب ضباط الشرطة الجدد، بدعم من البعثة والجهات المانحة. وفي ١ آب/أغسطس، بلغ عدد الضباط في الشرطة الوطنية الليبرية ٤ ١٥٣ ضابطاً، بمن فيهم ٦٢٠ ضابطاً من وحدة دعم الشرطة و ٣٢٢ ضابطاً من وحدة مواجهة حالات الطوارئ. ويلبّي القوام الإجمالي لوحدة دعم الشرطة البالغ ٦٢٠ فرداً الهدف الاستراتيجي المتمثل في الانتهاء من تدريب ٦٠٠ ضابط بحلول موعد الانتخابات، مع العلم أن الخريجين الجدد لم يبدأوا العمل بعد بأداء كامل لافتقارهم للمعدات والدعم اللوجستي. وعموماً، يبلغ تمثيل المرأة في قوة الشرطة نسبة ١٦ في المائة.

٣٢ - ويستمر تطوير مكتب شؤون الهجرة والتجنُّس. وبالإضافة إلى الانتهاء من صوغ عدد من الوثائق التي تحدد دعائمه المؤسسية، ينشط المكتب على طول حدود كوت ديفوار، مما يلقي الضوء على التحديات الجسيمة التي ما زال يواجهها. وهو يتلقى دعماً من الصندوق الاستئماني للعدل والأمن بهدف تعزيز قدراته، بينما يجري حالياً اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستضافة موظفي الهجرة في مركز غبارنغا، وبالتالي إتاحة قاعدة عمليات أمامية فعالة.

## جيم - المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٣٣ - ما برح تعزيز التنسيق والتعاون داخل قطاع العدل وبين قطاعي العدل والأمن مستمرا. وضم معتكف مشترك للسلطة القضائية ووزارة العدل في شباط/فبراير، وحلقة عمل لاحقة معنية ببناء السلام أصحاب المصلحة الرئيسيين لترتيب أولويات الاحتياجات بغرض تحسين إقامة العدل. واستمرت البعثة تركز على تعزيز قدرة مؤسسات وآليات سيادة القانون، مقدمة الدعم للجهود المبذولة لتحسين إقامة العدل والوصول إليه، وإرشاد الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع العدالة.

٣٤ - وتواصل فرقة العمل المعنية بالحبس الاحتياطي، تحت قيادة الحكومة، بذل الجهود لمعالجة التأخيرات في نظام العدالة الجنائية، وقد وضعت خطة عمل بهذا الخصوص. وأُعد مشروع قانون بشأن إصلاح قانون هيئة المحلفين للتعجيل بتجهيز القضايا الجنائية قبل عرضها على الهيئة التشريعية. كما أُنجز تقييم للنظم الحالية لحفظ السجلات في المحاكم ومكاتب المدعين العامين، ووُضعت تصاميم موحَّدة جديدة لتحسين تتبُّع القضايا. وعلاوة على ذلك، تخرَّج في حزيران/يونيه ٦١ قاضياً من غير المحامين من برنامج تدريب القضاة المحترفين التابع للمعهد القضائي، مما من شأنه أن يزيد كفاءة نظام العدالة الجنائية ولا سيما في المناطق

الريفية. ورغم عدم عقد المشاورات المرتقبة بشأن مواءمة نظامي العدل الرسمي والعدل العرفي حتى الآن، فإن المسألة ما زالت مدرجة في جدول أعمال الحكومة، فيما تتواصل الأنشطة ذات الصلة ومنها تقييم النظام القبلي لمحاكم المحافظين.

٣٥ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، ما زالت تحديات كبيرة تقف وراء بطء التقدم في قطاع العدل، ولا سيما النقص في القدرات البشرية والهياكل الأساسية والمعدات؛ والأطر القانونية القديمة؛ والاعتماد على التمويل من الجهات المانحة. ومن الأمثلة على ذلك مشروع لتتبع حالات العنف الجنسي على مدى سنة واحدة عن طريق نظام العدالة الجنائية، وقد أُنجز المشروع في نيسان/أبريل، وتبين أن الأمر سيستغرق ما يقرب من ١٠ سنوات من العمل بالقدرات الحالية للانتهاء من إنجاز الملفات المتأخرة المتراكمة فيما يخص قضايا العنف الجنسي وحدها.

٣٦ - ورغم أن الجهود الشاملة ما زالت تسهم في تحسين الوقاية من حالات العنف الجنسي والجنساني والتصدي لها وإدارتها، فإن ارتفاع عدد حالات الاغتصاب المبلَّغ عنها، ولا سيما تلك التي تشمل الضحايا في عمر يافع، ما زال مصدر قلق كبير. وتتواصل الجهود لتعزيز قسم حماية المرأة والطفل التابع للشرطة الوطنية الليبرية، وقد أُنجز مقره في نيسان/أبريل. وتلاحَظ تحسينات على صعيدي متابعة الحالات حتى الانتهاء منها والتنسيق مع المدعين العامين. وقام فريق من الخبراء من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع بزيارة إلى ليبريا في نيسان/أبريل لتحديد الدعم الذي يمكن أن يعود بأكبر فائدة على الحكومة في التصدي للعنف الجنسي.

٣٧ - وتبقى الحالة الأمنية في المرافق الإصلاحية على هشاشتها، مع تسجيل ١٠ حوادث فرار من السجون في الأشهر الستة الأخيرة. وتُظهِر الاتجاهات الحالية بشأن عدد السجناء خارج مونروفيا زيادة بطيئة ولكنها مطَّردة، بينما لا يزال عدد السجناء في سجن مونروفيا المركزي مستقراً، وهذا عائد بدرجة كبيرة إلى عمل محكمة القضاة المتنقلة الخاصة هناك. وبقيت معدلات الحبس الاحتياطي عالية للغاية، وبلغت ٨٠ في المائة على الصعيد الوطني. ورغم أن الاكتظاظ ما زال يطرح مشكلة في جميع المرافق، فلقد أُحرز بعض التقدم في تطوير أنشطة تأهيل السجناء في عدد من المرافق.

## دال - حقوق الإنسان

٣٨ - واصلت ليبريا بذل الجهود من أجل تطبيق نهج لحقوق الإنسان على السياسات العامة والتخطيط، وتحسين حالة حقوق الإنسان لديها. وحضر وفد حكومي في آذار/مارس دورة متابعة الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في جنيف لتقديم الردود على التوصيات الـ ٤١ المتبقية من أصل ما مجموعه ١١٣ من توصيات دورة تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٠. وتناولت الدورة عدداً من المسائل، بما في ذلك تطبيق عقوبة الإعدام، واتخاذ تدابير للتصدي للعنف الجنسي والجنساني، والممارسات التقليدية الضارة، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ولاحظ الوفد الليبيري أنه بينما كانت تتخذ خطوات لمعالجة هذه المسائل، لا يمكنه اتخاذ موقف بشأن إلغاء عقوبة الإعدام وتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقد وُضعت آلية لتعزيز ورصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وقدمت البعثة الدعم إلى حكومة ليبريا من أجل التحضير للاستعراض الدوري الشامل كجزء من ولاية بناء القدرة، والرصد والدعوة.

٣٩ - وجرى حصر عمل اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان منذ إنشائها رسمياً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ورغم أن اللجنة أجرت بعض زيارات الرصد ونفَّذت تحقيقات في الادعاءات القائلة إن الشرطة أفرطت في استخدام القوة في مونروفيا، فإنها تواجه انقسامات داخلية تؤثر سلباً على صورتها العامة وعلى تنفيذ خطة عملها لعام ٢٠١١. وحالياً، تعقد منظمات المجتمع المدني، عن طريق الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية، محادثات مع أعضاء اللجنة بغية تيسير التركيز مجدداً على ولاية اللجنة.

## هاء - تعزيز سلطة الدولة

٤٠ - اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات لتعزيز سلطة الدولة، بما في ذلك توسيع نطاق الخدمات الإدارية من مقار المقاطعات إلى المناطق، ونشر موظفين تقنيين إضافيين، وبناء القدرات الإدارية ودفع الرواتب بمزيد من الانتظام. وأيدت الرئيسة رسمياً سياسة اللامركزية التي يتم إعدادها لنقل السلطة السياسية والمالية والإدارية إلى إدارات المقاطعات الـ ١٥ وإعداد السياسات العامة للعمل التشريعي. وينفَّذ حالياً مشروع رائد لتحقيق اللامركزية في تسع مقاطعات بدعم من الشركاء الدوليين. لكن التحديات ما زالت قائمة، وبوجه خاص فيما يتعلق باللوجستيات واستبقاء الموظفين التقنيين المدرَّبين والمؤهلين. ورغم استمرار عمل آليات التنسيق لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر وخطط تنمية المقاطعات، لم تُعقد الاجتماعات بشكل منتظم لعدم حضور مسؤولي مقاطعات رئيسيين.

٤١ - ووضعت الحكومة مبادئ توجيهية وإجراءات أكثر صرامة لاستخدام صندوق تنمية المقاطعات، الذي تم تجميده في عام ٢٠١٠ بسبب مزاعم متعلقة بسوء الإدارة. ومن المتوقع أن يساعد استقدام موظفين للرصد الميداني على مستوى المقاطعات في استعادة ثقة الجمهور في السلطات المحلية، إذ سيتولون تتبُّع استخدامات الصندوق وشؤون الإبلاغ بهذا الصدد.

٤٢ - ونُفذت أعمال واسعة النطاق في طرق يتجاوز طولها ١ ٠٠٠ كيلومتر منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ولا سيما في الجنوب الشرقي، وقد أسهمت فيها الحكومة وجهات

مانحة متعددة الأطراف وثنائية، بينما واصلت البعثة تنفيذ التصليحات على طول طرق إمدادها الرئيسية. ومن ناحية ثانية، ما زالت ليبريا تفتقر لإنشاء الطرق المعبَّدة الرئيسية الجديدة، الأمر الذي يعوق جهود الحكومة لتوفير الخدمات من سائر أنحاء البلد.

## واو – الحوكمة

٤٣ – لا تزال المعوقات القانونية والمعوقات الأخرى تعرقل المقاضاة الفعالة لقضايا الفساد الرئيسية. ورغم صدور أول إدانة بالفساد في أيار/مايو، وتتعلق بموظفين من البنك المركزي متَّهمين بإعادة تدوير شيكات، كانت هذه الحالة على مستوى متدنٍ نسبياً. وما زالت متابعة التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات للجنة العامة لمراجعة الحسابات بطيئة. وفي آذار/مارس، أعلنت الرئيسة جونسون سيرليف أنها لن تعيد تعيين مراجع الحسابات العام لولاية أخرى.

٤٤ – واستمرت عمليات اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد في ظل حملة إعلامية وطنية شعارها نزاهة السلوك في الحياة العامة. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٩، قدمت اللجنة إلى وزارة العدل ما مجموعه ٢٥ قضية فساد للمحاكمة. لكن اقتراح الرئيسة بأن تنال اللجنة صلاحيات إقامة الدعاوى القضائية لم يلقَ صدى بعد.

٤٥ – وأتمت لجنة الأراضي خطتها الاستراتيجية الخمسية وأنشأت فرقة عمل معنية بتسوية المنازعات على الأراضي بهدف وضع السياسات واستكشاف الأساليب البديلة لتسوية المنازعات. وتواصل اللجنة أيضاً عملها لمواءمة حدود المقاطعات، لكن ٢ فقط من ١٠ منازعات سُويت حتى الآن بسبب القيود المتعلقة بالموارد. ووقّعت الرئيسة أيضا في حزيران/يونيه على قانون إنشاء لجنة إصلاح القوانين بعد سنتين من عملها بموجب أوامر السلطة التنفيذية. و لم يتحقق سوى تقدم محدود في عملية الإصلاح الدستوري، بالرغم من جهود لجنة الحوكمة لإحياء فرقة العمل المعنية باستعراض الدستور.

## زاي – إدارة الموارد الطبيعية

٤٦ – ولا يزال إحكام السيطرة على تعدين الماس وتجارته يواجه تحديات. كما لا يزال تنفيذ التوصيات الصادرة عن بعثة استعراض عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٩ وفريق الخبراء المعني بليبريا بطيئاً (الوثيقة S/2009/640). وعُقد اجتماع لفرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس في ١٥ تموز/يوليه وكانت لم تجتمع لمدة تزيد على ١٠ أشهر، واتُفق على تنشيط عمل فرقة العمل وعقد المزيد من الاجتماعات المتكررة. وأصبح نظام قاعدة البيانات لتسجيل إحصاءات الماس يعمل الآن فيما يجري تعزيز مكاتب الماس الإقليمية بدعم دولي. وفي الفترة

ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه، جرى تصدير ما مجموعه ٠٤٦ ١٨ قيراطاً من الماس الخام بلغت قيمتها ٩,٩ ملايين دولار، واستطاعت الحكومة تحصيل ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من الإيرادات. وبدأت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة الاضطلاع بأنشطة للتوعية بالامتثال لعملية كيمبرلي في مواقع التعدين وحولها، في مقاطعات غباربولو وغراند كيب ماونت ونمبا.

٤٧ - وكانت إيرادات الحكومة من قطاع الحراجة التجارية دون التوقعات، إذ لم يدفع المشغلون سوى ٢,١ مليون دولار من أصل الـ ١٣,٥ مليون دولار المستحقة خلال السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١. وأنشئت فرقة عمل حكومية لاستعراض نظام الضرائب وتقييم ما إذا كان التخفيف من بعض المتطلبات يمكن أن يؤدي إلى تحسين امتثال الشركات. وأصدرت هيئة تنمية الحراجة أيضاً إجراءات موجهة إلى لجان تنمية الأحراج المجتمعية للحصول على الأموال وإدارتها نيابةً عن المجتمعات المتأثرة المؤهلة قانوناً لتقاسم المنافع. وبدأ إنشاء وتشغيل مزارع زيت النخيل على امتداد حوالي ٠٠٠ ٤٦٠ هكتارٍ من الأراضي التي تؤجِّرها شركات الامتياز في المقاطعات الغربية والجنوبية الشرقية. لكن توسيع نطاق العمليات يواجه مقاومة من جانب المجتمعات التي تطالب بتعويضات وتحتج على عدم إجراء مشاورات بشأن اتفاقات الامتياز.

## حاء - تكامل منظومة الأمم المتحدة

٤٨ - أُحرز مزيد من التقدم نحو تحقيق مبدأ توحيد الأداء. ففي آذار/مارس، أنشئت وحدة دعم معنية بالرصد والتقييم من أجل دعم تنمية ''البرنامج الواحد''. وفي نيسان/أبريل أيضاً، صيغت خريطة طريق لتحديد التعديلات البرنامجية والتشغيلية المطلوبة للمضي بالأمم المتحدة في ليبريا باتجاه إطار ''البرنامج الواحد'' ومواءمة الخدمات، كما وضع فريق الأمم المتحدة للاتصالات خطة عمل جديدة قائمة على مبادئ ''توحيد الأداء''. ويجري حالياً مواءمة خريطة الطريق مع الرؤية الوطنية للحكومة وعمليتي النمو والتنمية.

# رابعا - القضايا الشاملة لعدة قطاعات

## ألف - شؤون الإعلام

٤٩ - عملت الأمم المتحدة عن كثب مع الحكومة والشركاء الآخرين بشأن أزمة اللاجئين، بما يكفل الاعتراف اللائق بسخاء المجتمعات المضيفة. واستمرت البعثة في العمل مع الشرطة الوطنية الليبرية ووزارة العدل من أجل بناء القدرات، بسبل من بينها التدريب أثناء العمل لموظفي الشؤون الإعلامية. وقد أعد المتسابقون النهائيون في المسابقة السنوية

للمواهب التي اشتركت في تنظيمها الحكومة والبعثة بعنوان ''ميلاد نجم'' اسطوانة مدمجة موسيقية تتضمن أغاني حول موضوع حقوق الطفل.

## باء – الشؤون الجنسانية

٥٠ – تعزيزا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، يجري الاضطلاع باستعراض للقضايا الجنسانية يقوم على أساس المشاركة، وذلك لجميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ويقدم دعم متواصل من أجل تعميم المنظور الجنساني في السياسات الحكومية، بما في ذلك المتعلقة بالهجرة ودوائر الإصلاحيات وتدريب الشرطيات على المهارات اللازمة. وقد أجري أيضا تقييم لبرامج التدريب في المسائل الجنسانية لدى مؤسسات قطاع الأمن، مع اتخاذ إجراءات للمتابعة الفورية لدى الجيش ودوائر الإصلاحيات والهجرة.

## جيم – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥١ – أجرت البعثة تدريبا للقادمين الجدد من أفراد حفظ السلام في مجال التوعية والوقاية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وعرضت إجراء اختبار طوعي للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية، وقدمت خدمات للاتصال من أجل تغيير السلوك. وقد جرى تدريب ٢٣ موظفا وطنيا من أجل توسيع قاعدة الاستشاريين الأقران المعنيين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجرى توسيع نطاق كافة هذه الخدمات لتشمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في ليبريا.

## دال – السلوك والانضباط

٥٢ – واصلت البعثة بذل جهودها من أجل كفالة امتثال سياستي التي تقضي بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك عن طريق تنفيذ تدابير وقائية، من قبيل التدريبات الأولية وتدريبات تحديد المعلومات، والمعاينة العشوائية للمنشآت الممنوع دخولها، وإجراء حملة توعية متواصلة تهدف إلى توعية المجتمعات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٢ ٦٨٩ فردا من كافة فئات موظفي الأمم المتحدة تدريبا متكاملا في مجال السلوك والانضباط، بما في ذلك بشأن سياسة عدم التسامح إطلاقا، ومعالجة الإجهاد، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدمت البعثة أيضا تدريبا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى ٥٦٣ فردا من أعضاء المجتمعات المحلية.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى الإبلاغ عن ٢٦ ادعاء بوقوع سوء سلوك جسيم، بما في ذلك ١٦ ادعاء بحالات استغلال وانتهاك جنسيين، بما يعكس زيادة إجمالية عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

## هاء - أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم

٥٤ - لا تزال الجريمة تشكل تهديدا أمنيا رئيسيا لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، لا سيما في مونروفيا. وأُبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن خمس حوادث للسلب المسلح استهدفت موظفي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ٥٦ جريمة لم تستخدم فيها أسلحة، بما في ذلك السطو والسرقة والاعتداء. وتوفي ثلاثة موظفين وطنيين، وثلاثة أفراد عسكريين، وفرد واحد من أفراد الشرطة نتيجة إطلاق نار أو أمراض أو حوادث.

## خامسا - نشر البعثة

### ألف - العنصر العسكري

٥٥ - كما هو مبين في تقاريري السابقة، فإن التعديلات التي أدخلت على البعثة في مرحلة ما قبل الخفض التدريجي في عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى المراحل الثلاثة من الخفض الرسمي للبعثة التي اكتملت في أيار/مايو ٢٠١٠، إلى جانب سحب قوة الحرس العسكرية من المحكمة الخاصة لسيراليون في آذار/مارس ٢٠١١، أدت إلى خفض قوام قوات البعثة من ٢٥٠ ١٥ فردا عسكريا إلى القوام الحالي المأذون به، وهو ٩٥٢ ٧ فردا عسكريا.

٥٦ - ويوجد مقر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في مونروفيا، ولها قوات عاملة منتشرة في قطاعين، يضم كل منهما ثلاث كتائب مشاة. ويوجد مقر قوة الرد السريع في مونروفيا، وفي قاعدتين أماميتين عاملتين تتاخمان طرق المواصلات المؤدية إلى حدود كلٍ من غينيا وكوت ديفوار. ويُمَثَّل في قوة البعثة ما مجموعه ٤٣ بلداً من البلدان المساهمة بقوات، وتضم القوة ٧٠٣ ٧ من أفراد القوات، و ٧٩ من ضباط هيئة الأركان، و ١٣٠ مراقبا عسكريا، ويشمل ذلك ٢٠٩ امرأة.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت البعثة في دعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن طريق ترتيبات التعاون بين البعثات عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعيدت إلى البعثة في ٢٨ حزيران/يونيه طائرتا الهليكوبتر العسكريتان المتعددتا الأغراض اللتان كان قد جرى نشرهما مؤقتا لدى عملية الأمم المتحدة، بينما لا تزال

الطائرات الهليكوبتر المسلحة الثلاث منتشرة لدى عملية الأمم المتحدة، كي تقدم دعما مهما للعمليات الحدودية المشتركة التي تقوم بها البعثتين.

## باء – عنصر الشرطة

٥٨ – في ١ آب/أغسطس، بلغ قوام شرطة البعثة ١ ٣٣٠ فردا، من أصل الحد الأقصى المأذون به البالغ ١ ٣٧٥ فردا، ومن بينهم ٤٥٦ مستشار شرطة و ٨٤٣ موظفاً في سبع وحدات شرطة مشكَّلة، و ٣١ من موظفي الإصلاحيات. وتعمل ٢٠٠ امرأة في عنصر الشرطة. وقد انتشرت ثلاث من وحدات الشرطة المشكَّلة في مونروفيا، ووحدة في كل من مقاطعات بونغ، وغراند باسا، وغراند غيده، ولوفا. ويوجد أيضا لدى البعثة ١١ مستشارا لشؤون الهجرة.

## سادسا – لجنة بناء السلام

٥٩ – اعتُمد في ٥ أيار/مايو ٢٠١١ برنامج بناء السلام في ليبريا، الذي تقدر تكلفته بمبلغ ٧١ مليون دولار استنادا إلى خطة أولويات صندوق بناء السلام. ويركز البرنامج الذي يستغرق ثلاث سنوات على العدالة والأمن والمصالحة الوطنية. وثمة مشروع رئيسي يتمثل في إنشاء خمسة مراكز إقليمية للأمن والعدالة توفر خدمات ووجودا أكثر فعالية في مجالي العدالة والأمن في أنحاء البلد. وقد خصص صندوق بناء السلام مساهمة أولوية قدرها ٢٠ ١٥٤ ٠٠٠ دولار من أجل تنفيذ البرنامج، وبدأت لجنة بناء السلام أنشطة لتعبئة الموارد.

٦٠ – وفي حزيران/يونيه، أجريت أول زيارة رسمية إلى ليبريا من جانب وفد لجنة بناء السلام، الذي كان مؤلفا من الأردن، وليبريا، ونيجيريا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة. وجاءت هذه الزيارة عقب بعثتين سابقتين إلى ليبريا أجراهما رئيس تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام. والتقى الوفد مع أصحاب المصلحة من الجهات الوطنية والدولية، وذلك في إطار دعوته إلى الإصلاح التشريعي وإرساء آليات للمساءلة والرقابة من أجل قطاعي الأمن والعدالة. وحصل رئيس التشكيلة على تأييد من رئيس الجمهورية لمقترح بوضع استراتيجية للمصالحة الوطنية، بينما وافقت الحكومة أن تركز على أولويات رئيسية معينة للسنة الأولى، بما في ذلك تسيير العمل لدى مركز غبارنغا، وإنشاء المركزين الثاني والثالث، ودعم إنشاء مرافق جديدة للإصلاحيات ومحاكم جديدة في بعض المناطق الريفية. وفيما يتعلق بالمصالحة، جرى الاتفاق على إعطاء أولوية للدعم الأوَّلي لإصلاح الأراضي وتمكين الشباب.

## سابعا – التخطيط للمرحلة الانتقالية

٦١ – طلب مجلس الأمن في قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠) إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وحكومة ليبريا المضي قدما في عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية، وبخاصة صوب إجراء تقييم شامل للحالة، وتحديد الثغرات الجوهرية التي يتعين سدها من أجل تسهيل عملية انتقال ناجحة، وطلب أيضا إلى الأمم المتحدة والحكومة وضع خطة انتقالية مشتركة بشأن نقل المسؤولية عن الأمن الداخلي من البعثة إلى السلطات الوطنية المختصة. وطلب المجلس أيضا إجراء تنقيح للنقاط المرجعية للبعثة كي تشمل نقاطا مرجعية تتعلق بالانتقال، وهو ما يسترشد به في تسليم البعثة مسؤوليات الأمن للسلطات الوطنية. وقد حددت هذه النقاط في تقريري السابق، المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ (S/2011/72).

٦٢ – وفي أعقاب حلقة عمل بشأن المرحلة الانتقالية عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٠، بدأت الحكومة والبعثة في عملية مشتركة للتخطيط للمرحلة الانتقالية. وتولى مجلس الأمن الوطني قيادة هذه العملية، وقد أدت إلى إنشاء فريق رئيسي رفيع المستوى، وفريق عامل، وأربع فرق عمل أمنية تتناول مجالات أمن الحدود؛ والقانون والنظام؛ وأمن الأصول؛ واللوجستيات. وجرى إعداد تقييم مشترك للحالة وصحائف عمل للمرحلة الانتقالية كي تبين المهام المحددة التي من المقرر تسليمها إلى السلطات الوطنية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، بدأت فرق العمل الأربع في تقييم قدرة الوكالات الأمنية الليبرية على تولي المسؤولية في هذه المجالات الأربعة. إلا أن التقدم قد تباطأ، لا سيما لدى الشرطة الوطنية الليبرية، التي ستتحمل قدرا ضخما من عبء إرساء القانون والنظام وأمن الأصول. وقد أدى التركيز الحالي على أمن الحدود وتأمين الانتخابات إلى تحميل قدرات التخطيط لدى الحكومة فوق طاقتها، ومن المرجح أن يقل العمل بشأن القضايا الانتقالية خلال فترة الانتخابات.

٦٣ – وفيما يتعلق بوضع خطة انتقالية أمنية مشتركة، لا تزال عدة مهام رئيسية معلقة، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بشأن طبيعة الثغرات المتبقية، وتحديد استراتيجية من أجل سد الثغرات الجوهرية، واستحداث نهج استراتيجي يسمح باختبار قدرة السلطات الوطنية على صون الأمن بشكل مستقل عن البعثة، بحيث يكون هذا النهج مرتبطا بالخطط الأمنية لدى الحكومة وبقدرتها على تنفيذ هذه الخطط. وفي تقريري المقبل، اعتزم تقديم مقترحات للمضي قدما بإعداد خطة مشتركة للمرحلة الانتقالية من أجل نقل المسؤولية عن الأمن الداخلي من البعثة إلى السلطات الوطنية المختصة.

٦٤ - وفيما يتعلق باستراتيجية الفترة الانتقالية لتسليم الأنشطة المدنية التي تقوم بها البعثة، بدأت فرقة عمل خلال شهر حزيران/يونيه في رسم خريطة بأنشطة الدعم المدنية التي تقوم بها البعثة من أجل نقلها إلى الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وهو ما سوف يسترشد به في المناقشات المتعلقة بإكمال التخطيط الأمني الجاري للمرحلة الانتقالية وتحقيق الترابط مع عملية ''توحيد الأداء''.

## ثامنا - الجوانب المالية

٦٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٣٠١/٦٥، مبلغا قدره ٥٢٥,٦ مليون دولار، أي بما يعادل ٤٣,٨ مليون دولار شهريا، ويشمل مبلغ ٥١٣,٤ مليون دولار من أجل الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ومبلغ ١٢,٢ مليون دولار للدعم الانتخابي المقرر أن تقدمه البعثة. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فإن تكلفة تغطية نفقاتها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ستظل في حدود المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة.

٦٦ - وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ٥٥ مليون دولار. وقد بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٤٧٥,٣ ١ مليون دولار.

٦٧ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ووحدات الشرطة المشكّلة ٢٩,٨ مليون دولار. وقد سُددت التكاليف المتعلقة بالقوات ووحدات الشرطة المشكَّلة، والمعدات المملوكة للوحدات، للفترتين الممتدتين حتى ٣١ أيار/مايو و ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ على التوالي، وفقا لجدول التسديد الفصلي.

## تاسعاً - ملاحظات

٦٨ - توشك ليبريا على الدخول في الجولة الثانية من انتخاباتها الديمقراطية منذ نهاية النزاع. وسيكون نجاح هذه الانتخابات وتولي الإدارة الجديدة مهامها بشكل سلمي، أمرين حاسمين لترسيخ التقدم الكبير الذي أحرزه البلد على مدى السنوات الثمانية الأخيرة. ومع اكتمال عملية تسجيل الناخبين بنجاح، أظهرت السلطات الليبرية قدرة متزايدة على تخطيط وتنفيذ هذا الحدث الوطني المعقد والمتمثل في إجراء الاستفتاء والانتخابات، وسيكون من الأهمية بمكان الحفاظ على هذا الزخم طوال سير العملية. وستواصل أسرة الأمم المتحدة في ليبريا تقديم الدعم التقني واللوجستي، حسب الاقتضاء، لكفالة تنفيذ هذه العملية بنجاح. غير أن التحديات اللوجستية ستكون كبيرة، حيث من المحتمل أن تنفذ جميع العمليات

الانتخابية أثناء موسم الأمطار في البلد، وعندها سيكون التقيد بالجداول الزمنية في غاية الصعوبة. لذا، أحث جميع الجهات السياسية الفاعلة والسكان عموماً، على بذل قصارى جهدهم بما يكفل جعل الانتخابات المقبلة حرة ونزيهة وخالية من العنف.

٦٩ - ومع اقتراب موعد الانتخابات واشتداد الحملات الانتخابية، فإنني أحث جميع الأحزاب السياسية على استخدام الحيز الديمقراطي لحشد الدعم اللازم لمواقفها السياسية، وعلى الإحجام في الوقت ذاته عن إطلاق ملاحظات مهيَجة والقيام بأعمال استفزازية. ومن الأهمية بمكان التقيد بالجدول الزمني للانتخابات. وأشجع الحل الفوري للخلافات التي ما زالت قائمة بين الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات والمتعلقة بفهم كل منهما لجوانب محددة من الإطار القانوني، وتُشجع الأحزاب كما يُشجع المواطنين على اللجوء إلى القنوات القانونية وآليات حل المنازعات لتسوية المنازعات التي قد تنشأ فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. وأرحب في هذا الصدد بإعادة تنشيط فريق الاتصال الدولي لليبريا، ومما يشجعني تزايد الحوار داخل اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب. وستواصل الأمم المتحدة دعم العملية الانتخابية، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها ممثلتي الخاصة.

٧٠ - وأبرز العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المشترك بين الحكومة والبعثة المعني بالمرحلة الانتقالية، وجود عدد كبير من الثغرات الأمنية على المستوى الوطني لا بد من معالجتها لكي تتمكن البعثة من تسليم المسؤوليات الأمنية إلى المؤسسات الوطنية تسليماً سلساً. وأتاح الوضع القائم على امتداد الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار فرصاً أمام المؤسسات الأمنية لإثبات قدرتها العملياتية، ولو أنه كشف عن تحديات مستمرة، لا سيما فيما يتعلق باللوجستيات والمعدات. ولذلك، فمن الأمور الملحة أن يعمد شركاء الحكومة الدوليون إلى زيادة الدعم من أجل تطوير قطاع الأمن بما يكفل تخفيض عمليات البعثة تدريجياً وهي تسلّم المسؤوليات الأمنية للسلطات الوطنية. وأرحب في هذا الصدد بتركيز لجنة بناء السلام على المراكز الإقليمية الخمسة للعدالة والأمن، لأنها ستزيد من فرص اللجوء إلى القضاء والتمتع بالأمن في كافة أرجاء البلد. وأحث الشركاء الثنائيين على دعم هذه المراكز، والصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعدالة والأمن، وبرنامج بناء السلام في ليبريا، من أجل زيادة الفعالية والمساءلة في قطاعي الأمن وسيادة القانون في البلد، مع التركيز على الرقابة المؤسسية والإدارة، بالإضافة إلى توفير ما يلزم بشكل أساسي من دعم لوجستي ومن معدات، وعلى وجه الخصوص لضمان إعداد الشرطة الوطنية الليبرية إعداداً كافياً قبل الانتخابات.

٧١ - وينتابني القلق إزاء البطء في تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، لا سيما نظراً إلى الدور الحاسم الذي ستضطلع به عملية المصالحة في تحقيق السلام المستدام. وأشجع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على تخطي مشاكلها الداخلية، إذ يتعين عليها أن تؤدي ولايتها الحاسمة لتعمل بمثابة المؤسسة المستقلة الأولى في البلد التي تعنى بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تولي دورها المحوري في رسم الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

٧٢ - وتمثل حالة اللاجئين والمسائل المتعلقة بالأمن، التي نجمت عن الأزمة التي جاءت في أعقاب الانتخابات التي أُجريت في كوت ديفوار، تحديات هامة أمام ليبريا. ومن الأمور البالغة الأهمية تقديم الدعم المالي للخطة المنقحة للعمل الإنساني في حالات الطوارئ لتغطية الاحتياجات الإنسانية حتى نهاية عام ٢٠١١، لا سيما في ضوء استمرار تدفق اللاجئين. ومما يشجعني، النهج الاستباقي الذي اتبعته الحكومة في معالجة قضية المقاتلين من كوت ديفوار، وأرحب بإنشاء مرفق خاص لاحتجاز المقاتلين الإيفواريين المشتبه بأمرهم. وأرحب أيضاً بالتعاون المتزايد بين حكومتي ليبريا وكوت ديفوار، وبالتعاون المكثف بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. من أجل التصدي للتحديات الأمنية العابرة للحدود بين البلدين. وأحث جميع الجهات المعنية على منع نقل الأسلحة وفصل اللاجئين عن المقاتلين السابقين وكفالة معاملة المقاتلين السابقين المشتبه بأمرهم وفقاً للقانون.

٧٣ - وجدد مجلس الأمن، في قراره ١٩٣٨ (٢٠١٠)، ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بقوام مأذون به يبلغ ٩٥٢ ٧ من الأفراد العسكريين و ٣٧٥ ١ من أفراد الشرطة. وبالنظر إلى أن قدرة المؤسسات الأمنية الوطنية ما زالت محدودة والحاجة الماسة إلى دعم العملية الانتخابية وعمليات الحدود وسائر العمليات الأمنية، فإن التوصيات الواردة في تقريري الخاص المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر S/2009/299) بالإبقاء على القوام المأذون به من عنصري البعثة العسكري والشرطي لحين إتمام انتخابات عام ٢٠١١ لا تزال سارية. وستوفد إلى ليبريا بعثة تقييم تقني شامل، بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، بعد تولي الحكومة القادمة مهامها، من أجل تقديم مقترحات مفصلة بالنسبة للمراحل اللاحقة لتخفيض قوام البعثة، بما في ذلك مواصلة تخفيض العنصر العسكري. وسيشمل التقييم استعراضاً شاملاً للتقدم المحرز نحو تنفيذ النقاط المرجعية التي وضعت من أجل نقل المسؤوليات الأمنية، كما سيُجرى بالتشاور الوثيق مع حكومة ليبريا وجميع الجهات المعنية ذات الصلة. وسأوافي مجلس الأمن بمقترحاتي المتعلقة بالمراحل اللاحقة لتخفيض قوام البعثة ونقل المسؤوليات الأمنية في بداية عام ٢٠١٢، في تقرير خاص يحتوي على ما تخلص إليه بعثة التقييم من نتائج وتوصيات. وعليه، أوصي مجلس الأمن بأن يمدد

ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لفترة سنة واحدة، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وبأن يستعرض قوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، المأذون به، بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢، بناءً على النتائج التي تخلص إليها بعثة التقييم التقني المذكورة أعلاه.

٧٤ - وختاماً، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلتي الخاصة في ليبريا، إلين مارغريته لوي، وأفراد البعثة المدنيين والعسكريين لإسهامهم في الجهود الرامية إلى توطيد السلام في ليبريا. وأود أيضا أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبشرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وفريق الاتصال الدولي لليبريا، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على التزامها بالحفاظ على السلام ودعم التنمية في ليبريا وإسهامها في ذلك.

# المرفق

## بعثة الأمم المتحدة في ليبريا: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

(في ١ آب/أغسطس ٢٠١١)

| البلد | العنصر العسكري | | | | أفراد الشرطة المدنية |
|---|---|---|---|---|---|
| | المراقبون العسكريون | ضباط الأركان | أفراد القوات | المجموع | أفراد وحدات الشرطة المشكّلة |
| الاتحاد الروسي | ٤ | صفر | صفر | ٤ | ١١ |
| إثيوبيا | ٨ | ٤ | صفر | ١٢ | صفر |
| الأرجنتين | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٣ |
| الأردن | ٤ | ٥ | ١١٤ | ١٢٣ | ١٣ ٢٤٠ |
| إكوادور | ٢ | ١ | صفر | ٣ | صفر |
| ألمانيا | صفر | صفر | صفر | صفر | ٥ |
| إندونيسيا | ١ | صفر | صفر | ١ | صفر |
| أوروغواي | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| أوغندا | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦ |
| أوكرانيا | ٢ | ٢ | ٢٧٥ | ٢٧٩ | ١٨ |
| باراغواي | ٢ | ١ | صفر | ٣ | صفر |
| باكستان | ٧ | ١٠ | ٢ ٩٤٢ | ٢ ٩٥٩ | ٢٤ |
| البرازيل | صفر | ٢ | صفر | ٢ | صفر |
| بلغاريا | ٢ | صفر | صفر | ٢ | صفر |
| بنغلاديش | ١٤ | ٧ | ١ ٤٣٣ | ١ ٤٥٤ | ١٦ |
| بنن | ٢ | ١ | صفر | ٣ | صفر |
| البوسنة والهرسك | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٢ |
| بولندا | ٢ | صفر | صفر | ٢ | ٣ |
| بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) | ٢ | ١ | صفر | ٣ | صفر |
| بيرو | ٢ | ٢ | صفر | ٤ | صفر |
| تركيا | صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٦ |
| توغو | ٢ | ١ | صفر | ٣ | صفر |
| جامايكا | | | | | ١ |
| الجبل الأسود | ٢ | صفر | صفر | ٢ | صفر |
| الجمهورية التشيكية | صفر | صفر | صفر | صفر | ٤ |

| البلد | العنصر العسكري | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المراقبون العسكريون | ضباط الأركان | أفراد القوات | المجموع | أفراد وحدات الشرطة المشكّلة | أفراد الشرطة المدنية |
| جمهورية كوريا | ١ | ١ | صفر | ٢ | | صفر |
| جمهورية مولدوفا | ٢ | صفر | صفر | ٢ | | صفر |
| الدانمرك | ٣ | ٢ | صفر | ٥ | | صفر |
| رواندا | صفر | صفر | صفر | صفر | | ٣ |
| رومانيا | ٢ | صفر | صفر | ٢ | | صفر |
| زامبيا | ٣ | صفر | صفر | ٣ | | ٢٥ |
| زمبابوي | ٢ | صفر | صفر | ٢ | | ٣٧ |
| ساموا | صفر | صفر | صفر | صفر | | صفر |
| سري لانكا | صفر | صفر | صفر | صفر | | ١٣ |
| السلفادور | ٢ | صفر | صفر | ٢ | | ١ |
| السنغال | ١ | ١ | صفر | ٢ | | صفر |
| السويد | صفر | صفر | صفر | صفر | | ١٣ |
| سويسرا | | | | | | ٣ |
| صربيا | ٤ | صفر | صفر | ٤ | | ٦ |
| الصين | ٢ | ٦ | ٥٥٨ | ٥٦٦ | | ١٧ |
| غامبيا | ١ | صفر | صفر | ١ | | ١٨ |
| غانا | ٩ | ٧ | ٧٠٠ | ٧١٦ | | ٢٠ |
| فرنسا | صفر | ١ | صفر | ١ | | صفر |
| الفلبين | ٢ | ١ | ١١٥ | ١١٨ | | ٣٠ |
| فنلندا | صفر | ٢ | صفر | ٢ | | صفر |
| فيجي | صفر | صفر | صفر | صفر | | ٢٨ |
| قيرغيزستان | ٣ | صفر | صفر | ٣ | | ٢ |
| كرواتيا | صفر | ٢ | صفر | ٢ | | صفر |
| كينيا | صفر | صفر | صفر | صفر | | ١٨ |
| مالي | ١ | صفر | صفر | ١ | | صفر |
| ماليزيا | ٦ | صفر | صفر | ٦ | | صفر |
| مصر | ٥ | صفر | صفر | ٥ | | ٤ |
| منغوليا | صفر | ٢ | ١٤٨ | ١٥٠ | | صفر |
| ناميبيا | ١ | ٣ | صفر | ٤ | | ٤ |
| النرويج | صفر | صفر | صفر | صفر | | ٩ |

| البلد | العنصر العسكري | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المراقبون العسكريون | ضباط الأركان | أفراد القوات | المجموع | أفراد وحدات الشرطة المشكّلة | أفراد الشرطة المدنية |
| نيبال | ٢ | ٣ | ١٥ | ٢٠ | ٢٤٠ | ١٤ |
| النيجر | ٢ | صفر | صفر | ٢ | | صفر |
| نيجيريا | ١٢ | ٩ | ١ ٥٥٣ | ١ ٥٧٤ | ١٢٠ | ١٩ |
| الهند | صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٤٣ | ٣ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٤ | ٥ | صفر | ٩ | | ١١ |
| اليمن | صفر | ١ | صفر | ١ | | ٦ |
| **المجموع** | **١٢٨** | **٨٣** | **٧ ٨٥٣** | **٨ ٠٦٤** | **٨٤٣** | **٤٥٦** |

# خريطة